E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2019/WG.2/Report
20 March 2019
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

سلسلة حلقات الحوار بشأن قضايا العدالة في المنطقة العربية ست سنوات بعد الانتفاضات: هل لا تزال الحركات الاجتماعية هي محرك التغيير والعدالة في المنطقة العربية؟

بيروت، 18 تموز/يوليو 2017

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الاجتماع السابع من سلسلة حلقات الحوار بشأن قضايا العدالة في المنطقة العربية تحت عنوان **"ست سنوات بعد الانتفاضات: هل لا تزال الحركات الاجتماعية هي محرك التغيير والعدالة في المنطقة العربية؟"**، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يوم الثلاثاء الموافق 18 تموز/يوليو 2017. وشارك في الاجتماع مجموعة من الخبراء وناشطون سياسيون وممثلون عن منظمات المجتمع المدني ومراكز البحث العلمي، إضافة إلى خبراء من الإسكوا.

تناول الاجتماع عملية تكون الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية وأشكالها والمفاهيم المرتبطة بها. وهدف الاجتماع بشكل عام إلى مناقشة القضايا الجوهرية حول أدوار واتساق وإمكانيات الحركات الاجتماعية في المنطقة، وحول ما إذا كان ثمة "رابط تلقائي" بين نشوئها والتغيير الاجتماعي والسياسي الذي شهدته بعض الدول العربية في أعقاب الانتفاضات الشعبية في عام 2011، وذلك في محاولة لفهم درجات نجاحها أو فشلها، ولا سيما أن بعض البلدان التي حدثت فيها الانتفاضات تدهور وضعها إلى الحرب الأهلية والفوضى. كما ركّز الاجتماع على أوضاع الحركات الاجتماعية وتحدياتها والمسارات التي اتخذتها على الصعيد الوطني وذلك من خلال عرض حالة الحركات الاجتماعية في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية.

ويتضمن هذا التقرير ملخّصاً عن أبرز القضايا التي تناولتها العروض والمداخلات المقدَّمة من المشاركين، وأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

أولاً - مقدمة

نظّم قسم العدالة الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حلقة الحوار السابعة بشأن قضايا العدالة في منطقة الإسكوا، وذلك تحت عنوان: **"ست سنوات بعد الانتفاضات: هل لا تزال الحركات الاجتماعية هي محرك التغيير والعدالة في المنطقة العربية؟"**. وحلقة الحوار واحدة من سلسلة أطلقها القسم إثر ما سمي بالربيع العربي، وذلك لدراسة تطبيق وتطور مفهوم التنمية القائمة على المشاركة في منطقة الإسكوا وتأثيرها في تحقيق العدالة الاجتماعية والتحول الديمقراطي. وتسلط سلسلة حلقات الحوار الضوء على التحديات الناشئة في المجتمع المدني والآليات المتاحة لتعزيز الانخراط والمشاركة المدنية في عمليات صنع القرار في البلدان التي شهدت اضطرابات شعبية. كما تهدف السلسلة إلى مشاركة الخبرات، ودعم التشبيك والتنسيق، ومؤازرة جهود الحوارات الوطنية وبناء التوافق.

انعقدت حلقة الحوار في 18 تموز/يوليو 2017 في بيت الأمم المتحدة، بيروت بمشاركة مجموعة مختارة من الناشطين والخبراء الذين رافقوا تطور الحركات الاجتماعية في المنطقة أو شاركوا فيها. وكذلك ضمّت الحلقة ممثلين من منظمات المجتمع المدني في لبنان وأعضاء في الأوساط الأكاديمية مهتمين بدراسة حركات الاحتجاج والنزاع (مرفقاً قائمة المشاركين).

ثانياً- خلفية جلسة الحوار: الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية

الحركات الاجتماعية هي الهياكلُ والأنشطةُ التي تقوم عليها شبكةٌ تتألفُ من أفراد ومجموعات يجمعهم الشعور بوجود غاية أو هوية مشتركة، وبالتالي يحشدون قواهم من خلال وسائل تعبئة متنوعة تختلف بحسب اقتضاء المكان والسياق التماساً للإصلاحات الاجتماعية والسياسية. وقد نجم عن الانتفاضات الشعبية العربية في عام 2011 موجة من الاهتمام الكبير بتلك الحركات وأشكالها المختلفة. ففي ظل غياب الوسائل الفعالة لإيصال الصوت، حولت الحركاتُ الاجتماعية الساحاتِ العامة إلى فضاء للمطالبة بحقوق الناس بالعدالة الاجتماعية والحرية. كما رسخ استخدامها الشامل لمنابر التواصل الاجتماعي روح التآزر والتكاتف، وأشاع الشعور بالتمكين والانتماء. فانضم آلاف من المواطنين إلى الاحتجاجات كما شاركت مجموعات عديدة من المجتمع المدني في الحوارات الوطنية والعمليات السياسية التي أعقبتها. ولكن، وفي الوقت ذاته، ارتأى كثيرون أنهم هُمشوا وأُقصوا عن عملية بناء الديمقراطية التي تلت ذلك، ولا سيما النساء، ما أثار تساؤلات حول الكيفية التي يمكن بها للحركات الاجتماعية أن تحافظ على شعبيتها، ومن ثَم تستمر بالنمو بعد العمليات الانتقالية.

والحركات التي نظمت الاحتجاجات وأدارتها وإن كان الكثير منها جديداً إلا أن عدداً منها أُسس على الزخم الذي أطلقته على مدى عقود عديدة، حركات النقابات العمالية وغيرها من أشكال النشاط المدني التي كثيراً ما تعرضت للقمع. وتشمل هذه، وعلى سبيل المثال لا الحصر، سلسلة من الحركات العمالية، والحراكات المطالبة بحقوق الإنسان والمرأة، والنداءات الداعية إلى الديمقراطية، بالإضافة إلى احتجاجات تكاد لا تحصى تناهض الإصلاحات الهيكلية، وأزمات الغذاء والطاقة، والاحتلال، والقمع العسكري، والتدخلات السياسية الخارجية. وفي هذا السياق، أسهمت حركات العمّال مباشرة في الاحتجاجات في تونس ومصر والمغرب

والبحرين. فتألفت الحركات الاجتماعية الناشئة في تونس غالباً من عمال وعاطلين عن العمل أدّوا دوراً أساسياً وسلمياً في تحفيز عملية التحول الديمقراطي، الناجحة نسبياً، في البلاد؛ فكان لبنيتهم التنظيمية وأفقهم السياسي أهمية كبرى في الاضطلاع بمسؤولية العمليات السياسية. لكن تأثير تلك الحركات كان مختلفاً إلى أقصى حد في مصر والبلدان الأخرى، ولعل أحد أسباب ذلك يرجع إلى نوعية العلاقة بين اتحادات نقابات العمال والهيئات التنظيمية الأخرى، والحكومات في تلك البلدان.

وتختلف الحركات الاجتماعية الجديدة التي برزت في عام 2011 من حيث إنها جلبت معها طفرة في عدد من مجموعات المجتمع المدني وائتلافاته وتحركاته، فضلاً عن تحول في أشكال المشاركة المدنية وعمقها. فسهلت أشكالها التنظيمية الأفقية وبنيتها غير الخطية (non linear) من سرعة التعبئة والتشبيك على الرغم من الانقسامات الاجتماعية والجغرافية. وتصدر الشباب والنساء على وجه الخصوص هذه الحركات، فأدوا دوراً أساسياً في تعبئة الناس. وفي بعض البلدان، حين ضعف دور الدولة أو حتى غاب كلياً أثناء الاضطرابات، أدى ذلك إلى إطلاق ردود فعل مدنية تمكنت فيها المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من سد الفراغ عبر إتاحة الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات تتراوح بين المعونة الإنسانية وتوفير الأمن والتعليم والرعاية الصحية وخدمات المساعدة الاجتماعية.

وعلاوة على الناشطين السياسيين والمنظمات غير الحكومية والطلاب وعمال الطبقة المتوسطة، شاركت جهات فاعلة أخرى على مستوى أو آخر في ما يمكن وصفه بأنه حركة اجتماعية. فأثر كثير من التنظيمات والمجموعات الدينية في مجرى الأحداث أثناء الانتفاضات وبعدها، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات للتعبئة شابهت غيرها من الحركات الاجتماعية. ونجم عن ذلك أن صنفت مجموعة متزايدة من البحوث شبكات المجموعات الدينية كالإخوان المسلمين والسلفيين كحركات اجتماعية مع أنها تختلف عنها تماماً في أيديولوجياتها ووسائلها واستخدامها للفضاء العام.

ويشير تعدد الجهات الفاعلة في تحديد مسار الانتفاضات العربية ونتائجها إلى أن التفسير الصحيح للانتفاضات العربية وما تلاها من تغيُّر في أنظمة الحكم لا يعود حصراً الى أثر الحركات الاجتماعية. فقد أسهمت متغيرات عديدة مثل الثروة النفطية، والملكية الوراثية، وولاء الأجهزة الأمنية، والدعم الخارجي؛ علاوة على المصالح المحلية والإقليمية، بشكل حاسم في تحديد مختلف نواتج الانتفاضات وكذلك في مدى مناعة بعض أنظمة الحكم أمام الضغوطات المحلية. وبالنسبة إلى الكثيرين، ظلت الفرضية القائلة بأن الحركات الاجتماعية نفسها لربما افتعلتها جهات فاعلة أجنبية كأداة للترويج لتغيير النظام احتمالية لا يمكن استبعادها بالكامل.

وبالتالي، هناك حاجة إلى إعادة تقييم ديناميات الاحتجاج السياسي والتباين في نواتج المعارضة المدنية في المنطقة. مع العلم أن التوصل إلى تعريف دقيق للأدوار التي أدتها الحركات الاجتماعية في إشعال فتيل الأحداث التي أدت في بعض الأحيان إلى تغيير أنظمة الحكم، أو لتقييم درجات نجاحها أو فشلها، ما يزال تحدياً صعباً. فباستثناء تونس، لم يتضح بعد مدى نجاح الحركات الاجتماعية في تحقيق التغيير الحقيقي، ولا سيما أن بعض البلدان التي حدثت فيها الانتفاضات تدهور وضعها إلى الحرب الأهلية والفوضى، بينما شهدت غيرها

انقلابات عسكرية أو لم يحدث فيها إلا إصلاحات سياسية خجولة، ما دفع ببعض المتابعين إلى الإشارة إلى الانتفاضات بأنها "الحصاد الهزيل للربيع العربي".

وفي ظل هذا الانكماش في مجرى التحوّل الديمقراطي، لا تزال أجهزة الدولة ترصد هؤلاء الذين يتحدّون الأنظمة الحاكمة وتسيطر عليهم وتهمشهم، وإن بدرجات متفاوتة في مختلف أنحاء المنطقة. فباستثناء تونس، وبعد مرور ست سنوات على بدء الانتفاضات العربية، انحسرت الديناميات الشعبية في الشارع بمواجهة تعثّر الانتقال إلى الديمقراطية.

أما البلدان التي لم تشهد إلا مظاهرات محدودة، فلم تتأثر بالقدر ذاته جراء الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. لكن الزخم الذي أحدثته الحركات الاجتماعية يبدو أنه قد وصل إلى طريق مسدود نتيجة عدد من العوامل المترابطة والتي تشمل الاستمالة، والعوامل المؤسساتية، وتدابير القمع: ففي الجزائر، مثلاً، تمتعت الحركات الاجتماعية لعقود عديدة بالكثير من الديناميكية، وقد اشتهرت المعارضة الجزائرية بنقدها لسياسات الحكومة. لكن الفوضى التي تلت سقوط الأنظمة في البلدان المجاورة يبدو أنها أسفرت عن نوع من الإجماع الوطني على عدم تعريض البلد لمخاطر كهذه. أما في المغرب، ورداً على الأشكال الناشئة من الاحتجاج التي قامت بها حركات اجتماعية في المقام الأول، نجح الملك في درء التحديات الأخطر لحكمه، وذلك عن طريق إشراك الأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني والنقابات العمالية في عملية دستورية جديدة ومفتوحة، وإن كان في إطار مدروس ومحافظ.. وعلى ما يبدو، فبعد أن اكتشف الناشطون المغاربة، الذين ارتبطوا سابقاً مع حركة شباب 20 فبراير المتنوعة أيديولوجياً، أنهم لا يمتلكون القاعدة الشعبية الكافية للتعبئة السياسية، آثروا البدء في استحداث مجالات مدنية جديدة والمشاركة في أنشطة ثقافية بدلاً من القيام بمطالب سياسية، وذلك كوسيلة لبناء قاعدة شعبية وتعزيز المواطَنة.

باختصار، يبدو أن الحماسة الثورية التي رافقت أحداث 2011 وتلتها مباشرة أصبحت موضعاً للكثير من التأويلات الحذرة فيما يتعلق بدور الحركات الاجتماعية والمسارات التي اتخذتها. بل ولقد أصبح مجرد وجود فضاء مدني ناضج وملامحه في السياق الثقافي والسياسي للعالم العربي موضعاً لإعادة التفكير. فقد اعتبرت الإسكوا في دراسة بعنوان "وعود الربيع" (2013) أن الحركات الاجتماعية إنما هي سلسلة متواصلة تظهر وتتطور، وفي بعض الأحيان تختفي، وفق الظروف المتاحة (أي الفرص السياسية المقيدة أو غير المؤكدة) والسياق التاريخي. وأوضحت إحدى الدراسات أن أحد الشروط الضرورية لتوضيح المنطق الموجّه لتعبئة الحركات الاجتماعية المعاصرة يكمن في دراسة الجذور التاريخية والأنثروبولوجية والهوية الجماعية في المنطقة، وذلك من خلال الرجوع إلى الموروث الثقافي والاجتماعي الراسخ في مجتمعاتها حتى قبل حقبة

الاستعمار[1]. وفي الوقت ذاته، استنتج خبراء آخرون أن التركيز على أنظمة الحكم دون توجيه الانتباه الكافي إلى تطور الحركات الاجتماعية والخلافات السياسية جعل من الصعب فهم الانتفاضات عند بداية تصاعدها[2]. وفي هذا السياق، من المهم للغاية الوصول إلى فهم أفضل لديناميات الشباب كأحد عوامل التحول الاجتماعي والسياسي. ولا يقوم دورهم المحوري هذا على طبيعتهم كمجموعة أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات مخاطرة أو مشاغبة، ولا على أهميتهم للأنشطة الاقتصادية وصناديق الاقتراع، بل على قدرتهم على تحفيز تطور أنواع جديدة من النشاط الجماعي، والخطابات الثقافية والسياسية، والشبكات الاجتماعية.

وفي ظل هذه الخلفية، من المهم بعد مرور ست سنوات على الانتفاضات أن يعاد تناول التساؤلات الأساسية حول اتساق وإمكانيات الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية، وحول ما إذا كان ثمة "رابط تلقائي" بين وجودها والتغيير الاجتماعي والسياسي. وفي الوقت ذاته، ينبغي دراسة قضايا محددة مثل تقلب أحوال المجموعات الدينية من موقعها المعارض إلى اعتلائها السلطة ثم عودتها إلى المعارضة، والتهميش المستمر للناشطين، ودور الشباب والنساء في النشاط الاجتماعي. ومن المهم وضع النقاش حول الحركات الاجتماعية ضمن سياق أوسع يشمل أبعاداً مثل السياق السياسي والتاريخي، والأجهزة السياسية والمؤسساتية الداخلية لهذه الحركات، والجغرافية الاستراتيجية، وكذلك المفاوضات والصفقات المحلية.

ثالثاً- أهداف جلسات الحوار بشأن قضايا العدالة في المنطقة العربية

علاوة على المسائل المذكورة أعلاه، سعت حلقة الحوار إلى الإجابة عن أسئلة ملحة أخرى مثل:

1. ما هي طبيعة الحركات الاجتماعية في المنطقة؟ وهل لا تزال فاعلة بعد مرور ست سنوات على الحراك الشعبي العربي؟ ما الذي حققته حتى الآن؟ وهل، ببساطة، انهارت أو أخفقت أو انحلت، أم أنها أعادت تأطير نشاطها السياسي ضمن أشكال أخرى من الانخراط المدني؟ وهل يمكن اعتبار حالة المغرب مثالاً على ذلك؟
2. ما التحديات التي تواجهها الحركات الاجتماعية؟ ولماذا فشلت هذه الحركات في إحداث قيادة موثوقة وشعبية؟ وهل فشلت لأنها تفتقر إلى القيادة والتنظيم، أم لأن ما لديها كان مطالب عريضة لا برامج محددة دقيقة؟ أم هل كان سبب فشلها التحول في الائتلافات والتموضعات السياسية؟ أم أكان ذلك بسبب نجاح الدول في وأد الحركات؟ أم لأنها فشلت في الحفاظ على المشاركة بسبب الانقسامات والنزاع الداخلي فيما بينها وزوال زخم التعبئة؟ أم هل كان السبب جميع ما ذكر أعلاه؟

---

[1] Nora Lafi, 2017. Abstract: The 'Arab Spring' in Global Perspective: Social Movements, Changing Contexts and Political Transitions in the Arab World (2010-2014) in *The History of Social Movements in Global Perspective*. جزء من سلسلة Palgrave Studies in the History of Social Movements pp 677-702 .(14 كانون الثاني/يناير 2017) https://link.springer.com/chapter/10.1057%2F978-1-137-30427-8_23.

[2] Atef Said, Regimes and Movements: Thoughts on Contentious Politics and the Arab Spring, December 10, 2014. https://mobilizingideas.wordpress.com/2014/12/10/regimes-and-movements-thoughts-on-contentious-politics-and-the-arab-spring .

3. ما الذي اكتسبته الحركات الاجتماعية عبر تجاربها، وكيف يمكنها استغلال هذه المكاسب للتأثير في إصلاح السياسات والحوكمة خلال السنوات المقبلة؟ وما هي الوسائل المبتكرة التي يمكن من خلالها تحويل قوة الشارع إلى مشاركة ملموسة على صعيد صنع القرارات؟ وكيف يمكن للحركات الاجتماعية أن تحافظ على علاقة سليمة مع السلطة؟

4. كيف يمكن للحركات الاجتماعية أن تضمن تأثيراً طويل الأمد أو مستداماً لتحركاتها خلال أوقات الحرب والنزاع الطائفي، وفي ظل النُظم والقوانين الاستبدادية التي تقيد النشاط المدني تحت ذريعة حماية الأمن الداخلي؟ وهل التنوع السياسي تحدٍ أم فرصة؟ وماذا سيضمن تحقيق ديمقراطية حقيقية قائمة على المشاركة تثري الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية؟ وكيف يمكن للحركات الاجتماعية أن تعيد تقييم نفسها وبناء الثقة الداخلية؟ وما الذي جعلها عرضة للتشرذم ومن ثم للمزيد من النشاط المقيد؟

5. وأخيراً، هل انتهى الحراك العربي حقاً؟ وبناءً على تجربة الحركات الاجتماعية العربية وعلاقتها مع الأنظمة الحاكمة، هل يمكننا توقع انتفاضة أخرى تجني "الثمار التي لا تزال بعيدة المنال"؟

رابعاً – العروض المقدمة

ألقى السيد أسامة صفا، رئيس قسم العدالة الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية بالإسكوا، كلمة ترحيبية أوضح من خلالها أهمية هذه الحوارات والهدف من تنظيمها بشكل دوري، حيث يتم من خلالها الاستفادة من زخم الحراك الشعبي وكذلك مواكبته وفهمه، ذلك أنه بعد أن كانت هذه الحركات الاجتماعية تحمل الأمل بالتغيير أصبحت في وضعية صعبة ولذلك أصبح لزاماً النظر فيما حدث والبحث عن أسباب الخطأ والتعثر والتحديات التي واجهتها. ولذلك سيكون التركيز في هذا السياق على الحركات الاجتماعية عموماً وليس فقط المجتمع المدني بمضمونه الضيق.

كما أضاف السيد صفا أن هذا الاجتماع يهدف إلى مراجعة متأنية لما آل إليه هذا الحراك الشعبي الذي انطلقت شرارته في عام 2011، وأدى إلى شعور ولو قصير بالأمل بانبعاث حركات اجتماعية مطلبية في المنطقة، وسأل عدة أسئلة ليعالجها المتحدثون وهي: أين نحن اليوم من هذه الحركات؟ وهل فعلاً انتهى الحراك الشعبي في المنطقة؟ وهل انطفأ ما كان يسمى الربيع العربي؟ وهل أفرغت الحركات الاجتماعية من محتواها؟ وما هي التحديات التي واجهتها ولا تزال تواجهها؟

وأشار السيد صفا أن الإجابة عن هذه المواضيع ستكون من منظور عربي عام ومن خلال النظر في حالتي مصر والمغرب بشكل خاص لما فيهما من دروس مستفادة بطرق مختلفة، ولما قد يقدمان من أمل أو توجس أو فهم لطبيعة التحديات، وربما تتم العودة إلى الوراء وأخذ مسافة مما حدث والتفكير مجدداً في هذه المسائل.

استُهِلّت الجلسة بعرضٍ قدمه السيد كرم كرم، المستشار الإقليمي في شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا، بعنوان **"الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية: المفهوم والسياق والأشكال"**. وقد أشار خلاله إلى

صعوبة علاج هذه المواضيع من الجانبين النظري والبحثي الميداني. فمن الجانب النظري يرى السيد كرم أن مفهوم الحراك الاجتماعي هو مفهوم وافد إلى المجتمعات العربية؛ إذ إنه نشأ في المجتمعات الغربية ذات الأنظمة الليبرالية والتعددية الحزبية، ولذلك كان التحدي كبيراً أمام الباحثين المحليين لأنهم كانوا كمن يحاول استعارة أدوات نظرية -أي مفهوم الحركات الاجتماعية الوافد- وتطبيقها على ميدان لا يستوفي الشروط -أي الأنظمة العربية وما تتسم به من الطبيعة السياسية. وكان التحدي البحثي الميداني في استخدام هذا المفهوم لدراسة الحركات الاجتماعية في لبنان ما بعد الحرب مثال على ذلك، ولم تكن الصعوبة في التطبيق الحرفي للمفهوم بل في تكييفه مع حالة عربية. وهناك تحدٍ في دراسة هذه الحركات في السياق الوطني على المدى القصير والأخذ بعين الاعتبار السياق الوطني التاريخي لأن ذلك سيساعد على فهم التحديات التي واجهت الحركات في مصر وتونس وغيرها من البلدان، فعلى الرغم من أن الحركات متشابهة في البلدان من حيث الشكل إلا أنه كان لهذه الحركات نتائج مختلفة في كل بلد. ولفهم ذلك علينا العودة إلى كل دولة على حدة لفهم عوامل عدة مثل كيفية نشوء الدولة وتمركزها وقوة مؤسساتها والمؤسسة العسكرية فيها والمجتمع المدني، والأحزاب وقوة العشائر والقبائل.

وتابع السيد كرم بأن الحركات الاجتماعية ولدت من رحم متشابه إلى حد ما يمكن أن نطلق عليه صفة أزمة المشاركة السياسية وهي الصفة المعممة على هذه الحركات التي نشأت في مصر وتونس وحتى ممكن أن نعممها على لبنان والمغرب أي البلاد المشهود لها بانفتاح تدريجي. ويمكن تلخيص السمات المشتركة لهذه الحركات الاجتماعية الجديدة في البلدان العربية على الشكل الآتي: (أ) عدم وجود قيادات أساسية لهذه الحركات؛ (ب) عدم التوافق على مشاريع واسعة تمكّن من التلاقي على قاسم مشترك؛ (ج) القدرة على الحشد والتحرك واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، حيث كان العالم الافتراضي هو الفضاء العام قبل أن يتحول إلى مجال عام ملموس في الميدان.

أما التفاعلات الميدانية فقد اختلفت من بلد إلى آخر، ذلك أنه لا بد لهذه الحركات الاجتماعية من أن تتفاعل مع الانقسامات الاجتماعية القائمة ومع تجذر المؤسسات ودورها، وكان من السهل في بلد مثل سوريا تحريك الأقليات والإثنيات للوقوف في وجه هذا الحراك الذي تميز بأنه حراك عريض مقارنة مع الحركات الاجتماعية التي شهدتها البلدان العربية في العقود السابقة، سواء أكانت "حركات الخبز" أو الحركات المتعلقة "بالبطالة" أو ما يعرف بحركات "diplômés chômeurs" أي "حركات المتخرجين العاطلين عن العمل" أو "حركات حقوق الإنسان" التي ظهرت في التسعينيات وبداية الألفية الثانية. هذا النمط من الحركات لم يستطع أن يصبح عابراً للانقسامات. أما الذي حدث في عام 2011 أن الحركات استطاعت أن تحرك الناس بشكل عريض وذلك في مجتمعات تعرف انقسامات بنيوية أساسية وتواجه تحديات أساسية كما سَبَقَت الإشارة في بلدان مثل سوريا أو اليمن أو ليبيا أو في مجتمع مثل لبنان، وهو مدرسة غنيّة بالعبر فيما يتعلّق بهذا الموضوع. ومن هذه العبر أن الإنسان قادر في ظل هذه الانقسامات العمودية في المجتمع أن يحولها إلى عائق أمام حركة اجتماعية أفقية عابرة. وهذا تحدٍ ثانٍ أساس يتمثل بقدرة الحركات الاجتماعية على أن تتلاقى حول برامج حكم وتقديم بديل، يعني أنها التقت على أصغر قاسم مشترك وهو إسقاط النظام. ولكن ذلك لا يكفي، والتحديات التي كانت تواجهها هي تحديات أساسية بنيوية تبدأ بالثقافة وتنتهي بالسياسة، بينما المطلب الذي التقت عليه هو مطلب الحد الأدنى وهو إسقاط النظام.

أما مواجهة هذه التحديات، كما أشار السيد كرم في كلمته، فقد تمت عبر الانتقال السريع من مرحلة الاحتجاج والاعتراض إلى مرحلة التنافس الانتخابي، فحصلت الانتخابات في البلدان العربية والتي كانت انتخابات صورية أو على الأقل لم تقدم بديلاً، والأحزاب أصبحت إما مشلولة أو أحزاب سلطة أو أحزاب غير ذات قاعدة شعبية كبيرة، والمجتمع المدني بقي مجتمعاً مدنياً على أجندة العولمة وعلى أجندة التكيّف الهيكلي. ووقع الانفجار الشعبي في فخ وهو الفترة القصيرة جداً التي كانت لديه والتي لا تتيح له بلورة نظام بديل للتحديات البنيوية الأساسية وطُلب منه العودة إلى حلبة التمثيل بينما هو انطلق بسبب ضعف أدوات التمثيل. وعليه، فقد تمّ جرّ هذا الحراك إلى حلبة هو ضعيف فيها ولم يتمكن بعد من بناء أدواته، فوجد نفسه في حلبة التنافس والانتخابات في الوقت الذي ما زال فيه في طور بناء المشروع البديل.

وبناءً على ما تقدم عرض السيد كرم كرم تحديات ما بعد الفعل الثوري المتمثلة في استطاعة هذه القوى الاحتجاجية والاجتماعية والثورية الاجتماع على مشروع ذي قاعدة شعبية، وليس مشروعاً افتراضياً، بل هو مشروع ممكن تحويله إلى مشروع حكم بديل عن القوى القائمة أو المهيمنة التي تتمتع بقدرات وموارد كبيرة. وختم بالإشارة إلى الإيجابيات الموجودة اليوم: إعطاء الثقة للناس بأنه يمكنهم على الرغم من كل القيود الموضوعة في المجتمع -إذا تحركوا- أن يحققوا إنجازات أساسية كبيرة. وهناك تجربة ملموسة وإن كانت ضُربت في أماكن، وتحولت إلى حرب أهلية في أماكن أخرى، ولكنها حققت نجاحات عديدة ومؤثرة وملموسة في بعض البلدان العربية.

استؤنفت الجلسة بعدها بقراءة تحليلية حول **"أثر الحركات الاجتماعية في الانتقالات السياسية في مصر"** عرضها السيد علي الرجّال وهو باحث مصري في مجال الدراسات الأمنية والتنمية والنزاع ودراسات السلام. واستهل المتحدث كلمته ببعض الملاحظات الجانبية والنظرية ثم طرح سؤالاً: هل الثورة المصرية نجحت أو فشلت؟ وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من معرفة بماذا طالبت الثورة وإلى ماذا سعت وفشلت في ماذا؟ واستعرض المتحدث ثلاث مسائل قالت الثورة إنها ستحققها ونجحت بذلك وهي (أ) إسقاط نظام الرئيس مبارك؛ (ب) إسقاط النظام السياسي المتعلق بالحزب الوطني وشكل العلاقات المربوطة به؛ (ج) دعم التمثيلية الديمقراطية؛ وقد حصلت انتخابات نزيهة سواء على المستوى البرلماني أو المستوى الرئاسي.

وهناك أمر رابع أنجزته الثورة ولكنها تراجعت عنه وهو إسقاط الدولة البوليسية، وحصل التراجع عندما تراجع أغلب الناشطين السياسيين الذين مثّلوا الثورة. وهنا ناقش المتحدث مدى جدية الصراعات السياسية سواء مما ظهر من بعض الناشطين في الثورة أو من بعض النخب السياسية. وبرأيه، تكمن الأزمة في وجود نخب شديدة العجز وعدم أخذ الصراع بجدية وعدم وجود بديل جاهز. وهناك نقطة مهمة في هذا الصدد وهي التقهقر للصيغ السياسية والقانونية؛ إذ كان هناك، في صلب المخاض الثوري، انقسامات اجتماعية وصراعات مع الدولة البوليسية.

وتابع السيد علي الرجال أن الصراع الرئيسي مادي واجتماعي يتعلق بمبدأ إعادة توزيع الثروة بين الناس وكيفية إدارة الموارد وأنماط الإنتاج المطلوبة والنمو والتمثيل الاجتماعي للناس. وفي مقابل عدم أخذ الصراعات على المستوى المطلوب من الجدية من قبل الناشطين الذين لم يبلوروا أنفسهم ويخططوا جيداً، ظهرت الثورة

المضادة التي أخذت الصراع بمنتهى الجدية والحزم ووظّفت الموارد كلها وبنت خطاباً شديد الجدية. وكان أصحاب الثورة المضادة ينزلون إلى الجماهير ويعيدون ربط الشبكات التي كانت موجودة سواء كانت الشبكات الزبائنية (clientelist networks) مع الحزب الوطني أو مع الدولة، كما قاموا بحرب أفكار. وكذلك كان هناك اضطراب في منظومة العدالة حيث كانت القوانين تقول شيئاً والدولة البوليسية تقوم بشيء آخر، وكل من انخرطوا في الثورة المضادة كانوا يرون عكس ما يرى الثوار، ولذا بدأ الأمر كثورة ثم تحولت بعد 18 يوماً إلى حركة احتجاجية وتقهقرت إلى بيئة اجتماعية.

وتابع المتحدث أن الثورة فجّرت الصراع السياسي الاجتماعي إلى أقصى مداه في مصر، ولكن من غير أن تخوض هذا الصراع بجدية وتصارع الناس كلهم وظهرت أسئلة مثل ماذا سنفعل من دون الدولة البوليسية والسلم الاجتماعي المصري. والذي حصل فعلاً هو أن المعركة بين الثورة والثورة المضادة خلقت خواءً شديداً نجح في استدعاء الدولة بشكلها المحض الميتافيزيقي، وبالتالي دخلت البلد فعلاً في حالة استثناء، وزاد على ذلك المعركة التي خاضها الإخوان المسلمون ضد الجميع، وبالتالي ظهرت الدولة كسيد يحاول القيام بفصل مع حركة التاريخ ويعيد الأوضاع إلى الاستقرار وهذا ليس شيئاً إيجابياً لأن تلك الردود كانت قائمة على العنف. وختم المتحدث كلمته قائلاً إن هناك محاولة أخرى لإعادة تنظيم الصفوف والتأمل في ماذا حصل وماذا سيسفر عنه. وبرأيه أن الذي حصل في مصر هو مستوى من الصراع الاجتماعي والحراك الشديد جداً يعتقد أنه سيمتد إلى سنين طويلة.

وقدم الدكتور محمد طوزي، مدير مدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط وعميد كلية الإدارة والعلوم الاقتصادية والاجتماعية في جامعة محمد السادس للعلوم التطبيقية مداخلة حول **"نشأة وتطوَر وتأثير الحركات الاجتماعية في المغرب".** ودارت المداخلة حول مقاربة التأقلم مع الباراديغمات، ورأى أنه بالنسبة إلى الحراك من المفيد الرجوع إلى كتابات بيرغسون حول ما يسمى "le temps et la durée"، ولا بد من وجود مقاربة اجتماعية تاريخية للفهم، والسياقات التاريخية مهمة جداً على الأقل على مستويين: أولاً توظيف مفهوم المخيال التاريخي، وثانياً قضية الفرد والفردانية، وهي جد مهمة ويعكسها تصادم السياقات التاريخية. ولا تأخذنا المقاربة الوظيفية ولا المقاربة البنيوية ولا المقاربة الماركسية إلى مقاربة خطية محكومة بسياق القرن التاسع عشر حول ما هو التقدم؟ ما هي الحداثة؟ في حين أن المخيالات تتصارع داخل سياق تاريخي خاص، والحالة المصرية جد مهمة في هذه المسألة.

وتابع المتحدث إنه لا يوجد تفكير في قضية الدولة، وهناك مفهومان للدولة يعرفان تداخلاً كبيراً: الدولة الوطنية والدولة الإمبراطورية "l'État impérial"، وكل الدول العربية يتصارع فيها المخيالان، المخيال الإمبراطوري الذي يحكم بعض التصورات لفهم ما يسمى "l'act de gouverner" (الحكم والتدبير)، والدولة الإمبراطورية ليست امتداداً للمجتمع مثل الدولة الوطنية، والسمة الأساسية فيها هي الغرابة عن المجتمع "étrangère de la société"، والمخيال الإمبراطوري في الحالة المصرية ضعيف جداً مقارنة مع تركيا والمغرب. وأضاف أن ما سبق كان مخرجاً نظرياً لفهم الحالة المغربية وهي مختلفة عن الحالة التونسية حيث يتم تصوّر تونس كإقليم له مواصفات الدولة الوطنية، والشعب التونسي تطغى عليه صفة الشعب الإصلاحي، ومفهوم الإصلاح متجذر فيه، في حين أنه في حالة المغرب يحيل التدبير الملكي لما يسمى الربيع العربي إلى المخيال

الإمبراطوري في التأقلم مع الاختلاف. ثم فصّل الدكتور محمد طوزي في المخرج النظري الثاني وهو التفكير بالفرد والفردانية في الحكم في العالم العربي، ومستوى المقاربة العامة فيه هو التصور الخطي للتطور، وهو التصور المهيمن في علم الاجتماع.

وأشار المتحدث إلى أن الحداثة كانت الخروج من العشيرة إلى الفرد ومن عالم "مسحور" "enchanté" إلى عالم عقلاني بطريقة خطية. والتداخل هو من المسائل المطروحة في السنوات الثلاث الأخيرة، وهو مثلاً "convergence" (التلاقي)، أي التلاقي بين "الفكر السحري" (pensée magique) و"الفكر العقلاني" (pensée rationnelle) على مستوى السلفية، والسلفية هنا ليس كحركة بل كمقاربة للواقع وللنص، وقد كان لهذا التلاقي حضور قوي إلى حدّ ما، والمنظور السلفي في قلب الحداثة كفردانية، كتصور فردي، وكإعادة إنتاج العشيرة من خلال مقاربة فردية وبالتالي تجاوز الدولة الوطنية والإقليمية والدخول في مستوى التفكير في الفرد والفردانية. وداخل تقنيات علم الاجتماع يرون أن هناك تداخلاً كبيراً جداً بين التحرّك الفردي وبين البنيات الفكرية أو البنيات المجتمعية.

وتكلم الدكتور محمد طوزي عن مستوى آخر وهو تحلّل الفرد "solubilité de l'individue" في أطر تقليدية مثلاً في المغرب، كان هناك في هذا المجال حركة النساء السلاليات وهي حركة اجتماعية مهمة جداً تقودها نساء من منطق فرداني خاص بالحقوق الفردية للوصول إلى الحق في الملكية؛ ملكية الأرض المحكومة بإطار قانوني، أراض جماعية تمتلكها إلى حدّ الآن قبائل، الملكية القانونية للقبائل بالمفهوم الإثني. والمفارقة هنا أن هناك منطقاً فردانياً واضحاً جداً يسكن في إطار تقليدي جداً. وما سبق هما مخرجان مهمان جداً لفهم ما يحصل داخل بعض الحركات.

وتابع الدكتور طوزي أن الحركات في العالم العربي كانت محكومة بتطورات على مستوى المفاهيم وإعادة النظر في الأدوات المفاهيمية التي نستعملها، وكانت محكومة بالأساس بدينامية الفرد والفردانية وتقاطب هذه الدينامية مع وسائل الاتصال الحديث، وكل حالة تاريخية عرفت في مرحلة من المراحل -المغرب كما تركيا كما مصر- تعايشاً كبيراً بين استبداد الانتخابات ومجتمع مدني له ديناميات وحركات اجتماعية. وهناك عدة أجيال لهذه الحركات، آخر حراك عرفه المغرب من دون انقطاع هو الحراك الريفي، والتفكير فيه يكون من منطلقين: المنطلق الأول هو التاريخ المحلي للريف، ذلك أن التاريخ المحلي محكوم أولاً بطغيان الذاكرة الريفية والذاكرة الإقليمية تحدّدها عدة مخيالات فيما يتعلق بالمخيال الجمهوري ومخيال أمازيغي حركي هو صاحب العلاقة الأكبر والأمازيغية الجزائرية وليست المغربية، ومخيال عسكري الذي أفرز قيادات وميثولوجيا إلى حد ما. أما المنطلق الثاني في حراك الريف هو على المستوى السوسيولوجي وهو سهل المعاينة وهو الإحساس بالغبن، محكوم بمستوى التطور وكان هناك علاقة جدلية بين الأداء والنطاق والإحساس بأن ذلك ليس كافياً على المستوى المغربي أو على مستوى التوزيع أو على مستوى الاستثمارات على مستوى الحراك الريفي.

وعدّد الدكتور طوزي عدة ميزات للحراك الريفي كخلاصة: (أ) أنه تعطيل كامل لجميع الوساطات بما فيها حركة العشرين من فبراير التي كانت ذات وجود مستقل لمدة سبعة أيام، ثم أُخذ بيدها بواسطة النقابة ثم اليسار المغربي ثم حركة العدل والإحسان وهي حركة منظمة ذات قيادة وعندها إحساس بالمسؤولية؛ (ب) الجديد

في حركة الريف أن كل الآليات كانت نشيطة جداً على مستوى الحركات الاجتماعية الوطنية، لأن هناك علاقة مع الدولة جد معقلنة للتحرك والمطالبة والإجابة من جهة الدولة والتحرك محدود جداً، الحركات السابقة كلها أفرزت مهارات على مستوى الحراك ولكنها لم تفرز قيادات، أما حراك الريف أفرز قيادات جديدة، وخبراء تعلموا من الممارسة (سبعة شهور) في غياب السيطرة الإسلامية واليسارية (ج) الحراك الريفي صعب تصديره لأن المصادرة كانت من خلال أخصائيي الحراك؛ (د) كان هناك غياب للمقاولين في الحراك الريفي؛ (هـ) المفارقة في هذا الحراك كانت وجود تقاطب لمنطقين منطق ما يسمى الحركة الخطية ومنطق إنتاج أبطال (production d'Héro)؛ (و) الفهم الذي تعرفه بعض المجتمعات العربية أن العدالة هي مفهوم اللامساواة الطبيعية حيث إن البرامج السياسية اليوم مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب لديه تصورات للحكم، كالقول إن العرض على مستوى العدالة هو خاص جداً، وإن التوزيع هو بالأساس مبني على الإحسان؛ (ز) حراك الريف يغرد خارج سرب الحركات التي عرفناها، ولم تتم السيطرة عليه سياسياً وحزبياً بل ظلّ محلياً، وهو خطاب جديد وينتج أفكاراً جديدة.

خامساً - أبرز محاور النقاش

تركز النقاش الذي تلا المداخلات حول عدد من القضايا منها كيفية تقييم فشل الثورات أو نجاحها، ومسألة قراءة الثورات واستخدام الأدوات المفاهيمية للمدارس الغربية والمقاربات الصالحة لدراسة هذا الموضوع. وفيما يلي أبرز النقاط التي دار النقاش حولها:

(أ) لقد تحدى الحراك الشعبي العربي جميع النظريات، والاسترشاد بالثورات السابقة الفرنسية والإسبانية يساعد على فهم هذه الثورات، ولكن بناء على ما حصل بعد 2011 في تونس ومصر وجميع البلدان، نرى وأنه بعد مرور 6 سنوات، عاد النقاش إلى نقطة الصفر، أي موضوع تعريف الحراك وهل هو ثورة أو انتفاضة أو حركة اجتماعية أو سيرورة أو حدث مؤقت. وعليه، يجب الاتفاق على التعريفات لأن المسار ما زال قائماً وهناك سيرورة وحاجة إلى النضج، ولكن يجب الاتفاق على تعريف هذا النضج وعلى إمكانية قياسه، والسياق العربي سياق معقد، وهو يمثل بحد ذاته تحديات كبيرة جداً لدراسته.

(ب) اقترح بعض المشاركين نظرية ماكس فيبر (Max Weber) كمقاربة مناسبة لدراسة الحركات الاجتماعية كأداة للتغيير الاجتماعي في المنطقة العربية.

(ج) هناك حد أدنى وحد أقصى لأهداف الثورات، وإسقاط النظام لم يكن الحد الأدنى لأن الحراك الشعبي الذي حصل في المنطقة كان محاولة لتغيير مفهوم السلطة نفسها، وليس فقط المطالبة بالمزيد من المشاركة.

(د) إن عفوية الحركات في كل من مصر وتونس أسهمت في انطلاقها بشكل سريع ولافت، وقد استطاعت هذه الحركات بعفويتها أن تشكل قوة قوّضت الأنظمة، إلا أن هذه القوة تحولت إلى ضعف لأنها لم تأت بمشروع مشترك أو بديل ولهذا أدت الانتخابات الرئاسية في هذين البلدين إلى الانقسام.

(هـ) ان التغيير الاجتماعي هو مسار طويل لا يقاس بسنين قليلة وينظر بعض المراقبين إلى الثورات العربية بأنها حَدَثٌ وليست مساراً، ولكن يجب وضعها في إطارها التاريخي والنظر إليها كسيرورة ليتمّ الخروج من نقاش حول ما إذا نجحت الثورات العربية أم فشلت.

(و) إن فشل مسار التغيير أو نجاحه مرتبطان بالدولة وبالسلطة والتنظيم، وعند التفكير بالحراك الاجتماعي كسيرورة تاريخية يتبين أن الحراك الاجتماعي هو أحد تجليات الصراعات الاجتماعية؛ إذ لا يمكن فصل الحركات الاجتماعية عن الصراع الاجتماعي وعن مفاهيم العدالة وإعادة التوزيع.

(ز) أهمية موضوع غياب الأيدولوجيات وأزمة إنتاج المعرفة وعلاقتها بالحراكات الاجتماعية، والتأكيد أننا لسنا مختلفين عن الغرب وان كانت أنماط الإنتاج تختلف من بلد إلى آخر. لأن العالم العربي ليس منعزلاً، بل هناك نظام عالمي اقتصادي حاكم يفسر أموراً كثيرة مثل الصعوبة الفردانية، وهذه كلها تجليات لأنظمة ومراحل تاريخية لا يتم فهمها خارج إطار المنظومة الحاكمة العالمية.

(ح) أهمية دور المواطن المثقف في دعم الحركات الاجتماعية خاصة الحقوقية والمطلبية منها. وكيف يستطيع المواطنون العرب الاستفادة مما حصل في الانتفاضات لإحقاق التغيير المطلوب.

(ط) إن الأحزاب السياسية عادة ما تلحق بالحركات الاجتماعية في حالة الثورات ولكن ما هي المساحة المفتوحة أمام هذه الحركات الاجتماعية وهذه النخب الشبابية لتستطيع إفراز القيادات المطلوبة؟ وكيف تستطيع النخب الشبابية الوقوف حاجزاً في وجه استغلال مطالبها من قبل القوى السياسية؟ أو كيف يمكن لهذه القوى أن تتعاون مع الحركات الاحتجاجية حتى تنجح؟

(ي) ضرورة مراعاة مسألة علاقة الحراك الاجتماعي في الدول المختلفة مع اللاعبين الإقليميين والدوليين. إن المجتمع الفكري العربي يعمل على قراءة واقع الثورات العربية من خلال مفاهيم وافدة، وبالمقابل يجب تعزيز إسهاماتنا كعرب في تغذية المدارس الغربية بالخبرة العربية.

(ل) بغض النظر عن إن كان الحراك نجح أو فشل فقد حصل تغيير جذري في النخب في الحالة التونسية والحالة المغربية، وحصل تغيير جذري في المنظومة التونسية الاجتماعية، والحضور القوي للمرأة في الحراك الريفي هو أيضاً مؤشر كبير على تغيير الدولة.

(م) يجب الاستفادة من التجارب الميدانية والتاريخية والاستئناس بتجارب أخرى تحدث عنها المفكّرين الصينيين والهنديين أو الأفارقة.

سادساً- اختتام الاجتماع

اختتم السيد أسامة صفا الجلسة السابعة من جلسات الحوار ببعض الملاحظات التي تلخص أبرز ما تم التداول به كما شكر المتحدثين الرئيسيين وجميع الخبراء على تبادل تجاربهم المميزة في دراسة الحركات

الاجتماعية ومواكبتها. وعبّر المشاركون عن تقديرهم لجهود الإسكوا في تنظيم مثل هذه الحوارات التي تلقي الضوء على الدور الريادي الذي يؤديه المجتمع المدني في النهوض بعمليات التحول السياسي والديمقراطي في المنطقة العربية.

قائمة المشاركين

الجمهورية اللبنانية

السيدة كارمن أبو جودة
باحثة في العلوم السياسية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 03-605339
بريد الكتروني:
carmenaboujaoude07@gmail.com

السيد حسين صفوان
منسق ميداني، برنامج الرجال
مؤسسة أبعاد
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 76-726857
بريد الكتروني:
houssein.safwan@abaadmena.org

السيدة ريما ماجد
أستاذة مساعدة في علم الاجتماع
الجامعة الأميركية في بيروت
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 01-350000
بريد الكتروني: rm138@aub.edu.lb

السيدة لمى قنوت
ناشطة في القضايا السياسية
وحقوق المرأة
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 76-086825
بريد الكتروني:
lamakannout@gmail.com

السيدة ليال صقر
محامية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 03-245743
بريد الكتروني: sakrlayal@gmail.com

المملكة المغربية

السيد محمد طوزي
باحث في العلوم الاجتماعية ومدير مدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط وعميد كلية الإدارة والعلوم الاقتصادية والاجتماعية
هاتف: 05-37276100-
212-661198674/212
بريد الكتروني:
mohamed.tozy@gerabat.com

جمهورية مصر العربية

السيد علي الرجّال
باحث في علم الاجتماع السياسي
هاتف: 201119279047
بريد الكتروني: alyelraggal@gmail.com

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد كرم كرم
مستشار إقليمي للقضايا الناشئة والنزاعات
هاتف: 961-1-978618
بريد إلكتروني: karamk@un.org

السيد يونس أبو يوب
رئيس قسم الحكم وبناء الدولة
شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
هاتف: 961-1- 978625
بريد إلكتروني: abouyouby@un.org

السيدة آسيا الميهي
مسؤولة شؤون الحوكمة
شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
هاتف: 961-1-978622
بريد إلكتروني: elmeehy@un.org

السيدة ميساء يوسف
مسؤولة برامج
شعبة الاستراتيجية والتقييم والشراكات
هاتف: 961-1-978810
بريد إلكتروني: youssef8@un.org

السيدة رنا متري
رئيسة فريق الحوكمة وبناء المؤسسات والتحول الديمقراطي - وحدة السياسات الاستراتيجية والبرامج
الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا
هاتف: 961-1-978582
بريد إلكتروني: mitri@un.org

السيد أديب نعمة
مستشار إقليمي لقضايا التنمية الاجتماعية
هاتف: 961-3-566978
بريد إلكتروني: nehmeh@un.org

السيد أسامة صفا
رئيس قسم العدالة الاجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
هاتف: 961-1-978425
بريد إلكتروني: safao@un.org

السيدة دينا تنير
مسؤولة شؤون اجتماعية
قسم العدالة الاجتماعية
هاتف: 961-1-978435
بريد إلكتروني: tannird@un.org

السيدة نادين ضو
باحثة
قسم العدالة الاجتماعية
هاتف: 961-1-978405
بريد إلكتروني: daou@un.org

السيدة أمل السالم
مساعدة إدارية
قسم العدالة الاجتماعية
هاتف: 961-1-978427
بريد إلكتروني: alsalem@un.org